مجلة العلوم الإدارية والمالية
المجلد: 06/ العدد:01 (2022)، ص 144-164

التمويل الأصغر الإسلامي ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان

Islamic microfinance and supporting economic and social development in Sudan

تيقان عبد اللطيف [1*]

[1] جامعة خنشلة (الجزائر)، حاضنة المؤسسات والتنمية المحلية،
abdallatif.tigane@univ-khenchela.dz

تاريخ الاستلام:2022/04/10 تاريخ القبول:2022/04/29 تاريخ النشر:2022/06/30

مستخلص:

يسعى التمويل الأصغر لبناء أنظمة مالية تخدم الفقراء، عن طريق تقديم تمويل لذوي الدخل المحدود وأصحاب المشاريع الصغيرة، بهدف تحسين مستواهم المعيشي ومعالجة بعض مشاكلهم الاجتماعية، حيث عرفت مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر انتشارا واسعا خلال العقدين الأخيرين، وشكلت هذه المؤسسات دورا محوريا لمكافحة الفقر في العديد من الدول الإسلامية.

ورغم العقبات التي تواجه قطاع التمويل الأصغر في السودان، استمر هذا قطاع في تحقيق معدلات نمو مطردة معقولة، نتيجة لسياسة البنك المركزي التي عملت على دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة إسهام التمويل الأصغر في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق العدالة الاجتماعية عبر التخفيف من حدة الفقر بتوفير فرص التوظيف الذاتي والعمل الحر المستدام، وإشاعة روح المبادرة والابتكار لزيادة الدخول والأصول لمختلف الشرائح الفقيرة النشطة اقتصاديا.

الكلمات المفتاحية: التمويل الأصغر الإسلامي؛ التنمية الاقتصادية؛ السياسات الاقتصادية.

تصنيفات JEL: G210؛ O150.

Abstract

Microfinance seeks to build a financial system that serves the poor, by providing financing to people with low incomes and small business owners, With the aim of improving their standard of living and find a solution some of their social problems, Where Islamic microfinance institutions have become widespread during the last two decades, these institutions played a pivotal role in combating poverty in many Islamic countries.

Despite the obstacles facing the microfinance sector in Sudan, this sector has continued to achieve reasonable sustained growth rates, As a result of the policy of the Central Bank of Sudan, which worked to advance the process of economic and social development, by increasing the contribution of microfinance to the GDP and achieving social justice, by alleviating poverty by providing opportunities for self-employment and sustainable self-employment, and disseminate ideas of initiative and innovation to increase incomes and assets for the various economically active poor segments.

Keywords: Islamic microfinance; economic development; economic policies.

JEL Classification : G210; O150 .

* المؤلف المرسل.

مقدمة

شهد العقدان الأخيران انفتاحا قويا لعالم التمويل الأصغر، باعتباره مكونا، من مكونات نظام الاشتمال المالي الأوسع نطاقا، نظرا لحاجتهم الى منتجات مالية تتلاءم وواقعهم المالي، فالتمويل الاصغر يمكن أن يصبح عاملا هاما في إطار استراتيجية فعالة للقضاء على الفقر، حيث يتضمن الوصول للخدمات المالية بما يمكن الفقراء من زيادة دخلهم وتوسيع دائرة استهلاكهم وبالتالي وضعهم المالي وتقليل درجة قابليتهم للصدمات الخارجية ومن جانب آخر يزداد الاهتمام بالتمويل الأصغر الاسلامي كونه يمثل قطاعا إضافيا للصناعة المصرفية الإسلامية ورافدا لها، خاصة مع الإقبال الواسع على التمويل الإسلامي والمعاملات المالية الملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية، وزيادة الحاجة لتوفير خدمات تمويلية وخدمات مالية واجتماعية متكاملة مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية،

وفي إطار خطط دولة السودان لمكافحة الفقر وتحسين الظروف المعيشية للسكان الأشد فقرا، رسم بنك السودان المركزي إستراتيجية وطنية لتنمية وتوسيع قطاع التمويل الأصغر بالسودان من أجل ضمان توفير بيئة مواتية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ألا انه لا يزال يواجه هذا القطاع مجموعة من التحديات والعقبات التي تحول دون الاستفادة القصوى منه.

على ضوء ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

هل يساهم التمويل الأصغر الإسلامي في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان.

للإجابة عن إشكالية الدراسة نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مكانة التمويل الأصغر الإسلامي ضمن السياسات الاقتصادية في السودان في ظل توجهات البنك المركزي؟
- ما هي التحديات التي تعرقل قطاع التمويل الأصغر الإسلامي في السودان؟
- ما هي سبل تطوير قطاع التمويل الأصغر الإسلامي في السودان من أجل دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان؟

1- التأصيل النظري للتمويل الأصغر

1-1 نشأة التمويل الأصغر

بدأ التمويل الأصغر في بنغلاديش وأجزاء من أمريكا اللاتينية في أواسط سبعينيات القرن العشرين لتقديم الخدمات الائتمانية والقروض للفقراء، والمستبعدين بصفة عامة من الخدمات المالية الرسمية. وقد اكتسب هذا النموذج شعبية وجرى تكراره منذ ذلك الحين في كل من البلدان

المنخفضة والمرتفعة الدخل.

وعلى مر الزمن، قام مقدمو الخدمات المالية بتنمية فهم أفضل لمجموعة واسعة من الاحتياجات المالية للأشخاص ذوي الدخول المنخفضة في كل من المناطق الحضرية والريفية. ومن بين هذه الاحتياجات بناء الأصول، وإدارة تدفقات الدخل غير المنتظمة، والتعامل مع الأزمات مثل المرض والوفاة والكوارث الطبيعية، والنزاعات. ويقدم العديد من مقدمي الخدمات المالية حاليا مجموعة واسعة من المنتجات التي تتعدى تقديم الائتمان مثل الادخار والتأمين والتحويلات النقدية لمساعدة الفقراء على إدارة حياتهم المالية.

وما زالت التكنولوجيات الجديدة توجد فرصا لتوسيع نطاق وصول الخدمات المالية للفقراء وخفض تكاليف تقديمها. وتتوافر الآن الخدمات المالية في العديد من الأسواق لأي شخص عن طريق الهاتف المحمول، ويعمل الابتكار على تحسين كل من تصميم المنتج وطريقة تقديمه.

واليوم، صار التمويل الأصغر ينظر إليه بشكل متزايد، باعتباره مكونا، من مكونات نظام الاشتمال المالي الأوسع نطاقا، يتألف من عدة أطراف فاعلة تشترك في هدف واحد يتمثل في تقديم خدمات مالية عالية الجودة إلى الأشخاص منخفضي الدخل (FinDev، 2014) .

2-1 تعريف التمويل الأصغر

هو التمويل الذي يحتاج له الفقراء الذين يمارسون عملا أو مهنة في السوق والمنزل ولا يستطيعوا أن يقترضوا من البنوك، وهؤلاء المنتجون هم إما فرادا وأسرا منتجة يعملون في إنتاج مستلزمات الحياة المختلفة ويعتمدون على موارد اغلبها محلية طبيعية أو مصنعة مع قليل من الموارد والمدخلات المستوردة، ويبيعون منتجاتهم في سهولة ويسر. ونجد مثل هؤلاء المنتجين أو المهنيين دائما يعانون من شح الموارد المالية لشراء مدخلات الإنتاج، ويلجؤون للإستدانة إما من التجار أو الأصحاب أو الجيران. وليست لديهم المؤهلات أو الضمانات التي تمكنهم من الحصول على القروض من البنوك، لأسباب منها صغر حجم القرض وكذلك صعوبة إيجاد ضمان مثل الرهن أو عدم الإلمام بإجراءات البنوك.

فمفهوم التمويل الأصغر في معظم دول العالم هو تقديم نطاق واسع من الخدمات المالية في المجالات الائتمانية والادخار والإيداع والتأمين والتحويلات بل والتدريب وبناء القدرات لذوي الدخول المنخفضة أي الفقراء الناشطين اقتصاديا (البشير و عبد الوهاب، 2015، الصفحات 6-5).

3-1 خصائص التمويل الاصغر

- عادة ما يقدم مقدم الائتمان الصغير خدماته للعملاء ذوي الدخل المنخفض، سواء من العاطلين عن العمل أو أصاحب المشاريع العائلية؛
- عادة ما تكون القروض صغيرة جدا وقصيرة الأجل وغير مضمونة، مع سداد أكثر تكرارا ومعدلات فائدة أعلى من القروض المصرفية التقليدية وكذا دفعات سداد متعددة؛
- غالبا ما يفتقر المقترضون إلى البيانات المالية الرسمية، لذلك يساعد موظفو القروض في إعداد الوثائق باستخدام التدفقات النقدية المتوقعة وصافي القيمة لتحديد جدول الإطفاء ومبلغ القرض.؛
- غالبا ما يفتقر المقترضون الصغار إلى الضمانات التي تطلبها البنوك تقليديا، وتكون للضمانات عادة لتحفيز الدفع بدلا من مواجهة الخسائر (BCBS), 2010, pp. 11-10))؛
- التمويل الأصغر هو أداة قوية لمكافحة الفقر، كما يتيح الوصول إلى الخدمات المالية المستدامة للفقراء زيادة الدخل، يسمح التمويل الأصغر للأسر الفقيرة بالانتقال من الحياة اليومية إلى التخطيط للمستقبل، وتحسين ظروف المعيشة؛
- التمويل الأصغر يعني بناء أنظمة مالية تخدم الفقراء، فهو يساعد على تحقيق الاستدامة المالية والوصول إلى أعداد كبيرة من الفقراء فهناك عددا هائلا من الفقراء لا يزالون يفتقرون إلى الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية في العديد من البلدان؛
- التمويل الاصغر مجال متخصص يجمع بين الخدمات المصرفية والأهداف الاجتماعية.
- تلعب الحكومات الوطنية دورا مهما في وضع بيئة سياسية داعمة تحفز تطوير الخدمات المالية مع حماية مدخرات الفقراء (CGAP, 2004).

4-1 أهمية التمويل الاصغر

- يعتبر أداة من الأدوات الهامة في الحد من ظاهرة الفقر المتعددة الجوانب؛
- تقديم خدمات مالية جوارية تتكيف مع خصوصيات الأفراد المستبعدين من النظام المالي الرسمي كانت لها الكثير من الآثار الهامة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لأولئك الأفراد؛
- الهيئات والمؤسسات التي قامت بتنفيذ برامج تقديم خدمات التمويل الأصغر قد حققت من خلال تلك البرامج أرباحا إلى جانب تحقيق أهدافها الاجتماعية؛

- يوفر مجموعة متنوعة من الخدمات المالية للفقراء ومنخفضي الدخل المستبعدين في كثير من الأحيان من الأنظمة المالية الرسمية بمختلف أشكالها المؤسساتية؛
- يعمل على تمكين الفقراء على زيادة دخلهم الأسري، وتحقيق أمنهم الاقتصادي والحد من ضعفهم المالي، وذلك من خلال بدء مشروعات مصغرة وصغيرة مدرة للدخل؛
- يعمل على تحفيز الاقتصاديات المحلية من خلال خلق الطلب المتنوع على مجموعة كبيرة من السلع والخدمات خاصة ما يتعلق منها بخدمات التغذية والتعليم والصحة؛
- يوفر مجموعة متنوعة من الخدمات المالية للفقراء ومنخفضي الدخل المستبعدين في كثير من الأحيان من الأنظمة المالية الرسمية، وهو ما يساعدهم على بدء مشروعات مصغرة وصغيرة مدرة للدخل؛
- والأهمية الإستراتيجية المستمدة من المشروعات المصغرة والصغيرة في حد ذاتها، على اعتبار أنها بمثابة الأداة المحركة للنمو الاقتصادي، والمصدر الرئيسي في توفير مناصب العمل، وتحقيق مستويات هامة من الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة (محمد إبراهيم) .

5-1 أهداف التمويل الأصغر

يرى غودمان (Goodman, 2006, p. 12) أن مؤسسات التمويل الأصغر كثيرا ما بدأت كمؤسسات غير هادفة للربح يشكل الهدف الاجتماعي هدف أساسيا لها، والمتمثل في مساعدة الفقراء من خلال الحصول على الخدمات الائتمانية، وتقدم مؤسسات التمويل الأصغر قروضا، غالبا بمعدلات فائدة متواضعة، حيث أصبحت أنشطتهم تقدم بشكل رئيسي من خلال الهبات والتبرعات، والشكل التالي يلخص أهداف التمويل الأصغر:

الشكل رقم (01): أهداف التمويل الأصغر

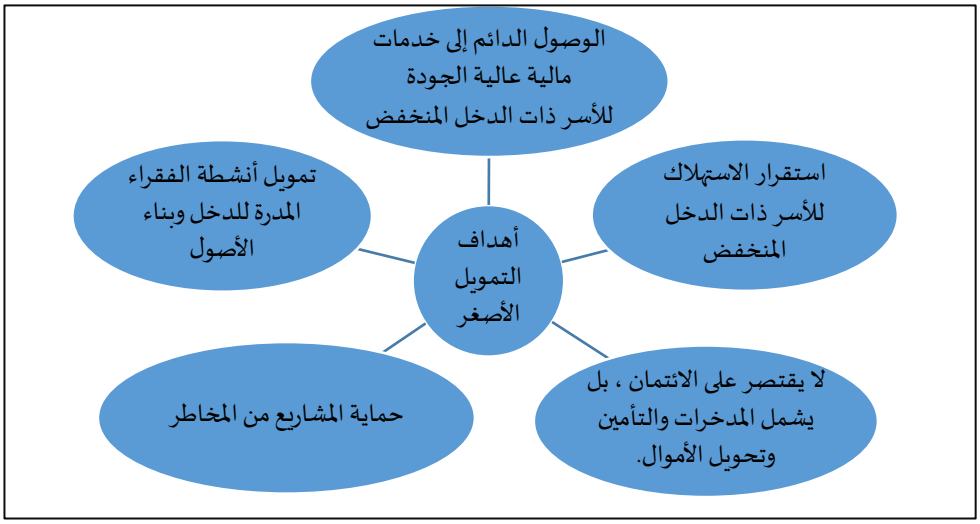

Source : Thakkar, N. (2013). Récupéré sur www.slideshare.net,P;01.

ويضيف سعد (Saad, 2010, pp. 66-67) أن إعطاء المال للناس قد ينتشلهم من براثن الفقر لفترة قصيرة من الزمن لكن، عندما يتم إنفاق الأموال فإنهم يسقطون مرة أخرى في براثن الفقر، فللحصول على قرض صغير بشكل مستدام للحد من الفقر يجب أن يكون له تأثير طويل المدى، فيجب تحويل القروض الصغيرة قصيرة المدى إلى دعم مالي، هدفها هو تحقيق زيادة مستدامة في قدرة الأسرة على تحقيق الثروة.

6-1 مبادئ التمويل الأصغر

وضعت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) أحد عشر مبدأ من مبادئ التمويل الأصغر تقوم على المشاورات التي استمرت لعقود مع أعضائها ومع الجهات المعنية، وهذه المبادئ هي:

- يحتاج الفقراء إلى خدمات مالية متنوعة، وليس فقط إلى القروض، فإضافة إلى الائتمان، يرغب الفقراء في الحصول على خدمات الادخار والتأمين وتحويل الأموال؛
- يعد التمويل الأصغر أداء قوية لمكافحة الفقر، وتستخدم الأسر الفقيرة الخدمات المالية لزيادة دخلها، وبناء أصولها وتأمين نفسها من الصدمات المالية؛
- التمويل الأصغر يعني بناء أنظمة مالية لخدمة الفقراء، ولن يحقق التمويل الأصغر كل المنتظر منه إلا إذا اندمج في النظام المالي الرئيسي للدولة؛

- يمكن للتمويل الأصغر أن يسدد ديونه بنفسه، وهو ما ينبغي أن يحدث إذا كان الغرض هو توصيل التمويل الأصغر لأعداد ضخمة من الفقراء، لأن مقدمي التمويل الأصغر لو لم يفرضوا رسوما كافية لتغطيه تكاليفهم، سيظلون دائما محدودين بالدعم النادر وغير الأكيد من قبل الحكومات والجهات المانحة؛
- الغرض من التمويل الأصغر هو تأسيس مؤسسات مالية محلية يمكنها جذب الودائع المحلية، وإعادة تدويرها في شكل قروض، وتقديم الخدمات المالية الأخرى؛
- لا يعتبر الائتمان متناهي الصغر الإجابة الصحيحة دائما، فهناك أنواع أخرى من الدعم من الممكن أن تعمل بشكل أفضل بالنسبة لمحرومي ومنعدمي الدخل ممن لا تتوافر لديهم وسائل للسداد؛
- يشكل سقف سعر الفائدة ضررا على الفقراء لأنه يصعب عليهم الحصول على الائتمان، مما يجعل الحصول على عدد كبير من القروض الصغيرة أكثر تكلفة من الحصول على عدد قليل من القروض الضخمة، ويمنع هدا السقف مؤسسات التمويل الأصغر من تغطية نفقاتها مما يؤدي إلى تعطيل تدفق الائتمان الذي يحصل عليه الفقراء؛
- مهمة الحكومة هي المساعدة في الخدمات المالية، وليس تقديمها بشكل مباشر، فالحكومات تكاد تعجز بشكل دائم عن الإقراض الجيد، ولكنها تستطيع أن توجد بيئة سياساتية داعمة؛
- يجب أن تعمل الصناديق المانحة على تكميل رأس المال الخاص، وليس التنافس معه، ويجب أن تكون أوجه الدعم من الجهات المانحة عبارة عن دعم مؤقت للبداية وأن تكون مصممة للوصول بالمؤسسات للمرحلة التي يمكنها فيها التحول إلى مصادر التمويل الخاصة، مثل الودائع؛
- يتمثل عنق الزجاجة الرئيسي في نقص المؤسسات القوية والمديرين الأقوياء، لذا يجب أن تركز الجهات المانحة على دعمهم وبناء قدراتهم؛
- يؤدي التمويل الأصغر لأفضل النتائج عند قياس أدائه والإفصاح عنه، فإعداد التقارير لا يساعد الأطراف المعنية على الحكم على التكاليف والمنافع فحسب، بل يعمل على تحسين الأداء كذلك، وتحتاج مؤسسات التمويل الأصغر إلى إعداد تقارير قابلة للمقارنة ودقيقة عن الأداء المالي (مثل سداد القروض واسترداد التكاليف) وكذا الأداء الاجتماعي (مثل عدد العملاء المستفيدين ومستوى فقرهم) (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، 2008، الصفحات 15-14).

2- التمويل الأصغر الإسلامي

2-1 تعريف التمويل الأصغر الإسلامي

يشير التمويل الأصغر الإسلامي إلى تقديم تمويل عيني أو نقدي للفقراء أو تقديم خدمات مالية أخرى مثل (التأمين، والادخار، وتحويل الأموال..... الخ) بصيغ تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالنظر للمفهوم السابق نجد أن هناك اتفاق بين التمويل التقليدي الأصغر والتمويل الأصغر الإسلامي في أن كلاهما يهدف لمساعدة الفقراء لإخراجهم من براثن الفقر والمساهمة في التنمية ولكن الاختلاف هو في الوسيلة أو الطريقة التي يتم بها، فحسب الشريعة الإسلامية فإن التمويل يمكن أن يكون عيني و نقدي بصيغ تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق ضوابط شرعية وفنية حتى تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أما التمويل التقليدي فيقدم القروض والخدمات المالية الأخرى حسب نظام الفائدة ولا يشترط خضوع معاملاته لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية (غانم، 2010، صفحة 29).

2-2 دعم التمويل الأصغر الإسلامي

ولتعزيز قدرة التمويل الأصغر الإسلامي على تمويل التنمية الاقتصادية، يتطلب العمل في الاتجاهات التالية:

- تعزيز قدرة مكونات النظام المالي الإسلامي من سوق مالية موسعة ومنشآت تمويلية متخصصة لأكبر شريحة ممكنة وللأحجام التمويلية المختلفة؛
- العمل على وضع معايير لصيغ التمويل الإسلامي تجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين وذلك بالاعتماد على عنصري التنوع والابتكار؛
- العمل على توفير تشريعات وقوانين أو وضع أطر تنظيمية تعمل على الاستفادة من صيغ التمويل الإسلامي في تمويل المشروعات؛
- تنمية وتطوير الكفاءات البشرية المؤهلة في قطاع التمويل الإسلامي، فصيغ التمويل الإسلامي تحتاج في تطبيقها لنوعية خاصة من العاملين ذلك لأن أنظمة عمل هذه الصيغ يمثل بناء فكريا خاصا مصدره التشريع والفقه الإسلامي، كما أن آليات العمل بها تختلف عن آليات العمل في الأنظمة التي تعتمد سعر الفائدة، الأمر الذي يستدعى ضرورة توافر كوادر مؤهلة تحيط بالقواعد والضوابط التي تحكم عمل هذه الصيغ؛
- تشجيع إقامة مؤسسات اسلامية عامة أو خاصة تسعى لضمان مخاطر التمويل بالصيغ الاسلامية للمشروعات وخاصة الصغيرة والمتوسطة والتي تعاني في كثير من الأحيان صعوبات

في الحصول على قروض من المصارف التجارية دون توفير كفالة شخصية - لتحفيز وتشجيع المصارف والمؤسسات المالية لتفعيل تلك الصيغ؛

- توفير الدعم والتدريب في وسائل الحصول على تمويل بواسطة الصيغ الإسلامية، وأوجه الشروط اللازمة للحصول عليها والجهات الضامنة والكافلة لها، وتوجيههم إلى كيفية إنشاء المؤسسات وتحضير الملفات الضرورية لاستفادة من هذه الصيغ، وتقديم الدعم والإرشاد بالتسويق للمنتج بحيث لا يكون هناك انقطاع في العملية الإنتاجية والتسويقية وبالتالي في العملية التمويلية؛
- دعوة البنوك المركزية في الدول الإسلامية إلى تبني تنشيط دور صيغ التمويل الإسلامي وأنشطتها وتشجيع إنشاء بنوك وشركات متخصصة للتمويل بصيغ التمويل الإسلامي؛
- تغيير منهج العمل المصرف التقليدي إلى مناهج أكثر حداثة تعمل على أساليب التمويل وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية والاستثماري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأسرج، 2013، صفحة 19).

3 - التمويل الأصغر في السودان

يعتبر التمويل الأصغر آلية هامه لتخفيف حدة الفقر وتوفير فرص العمل وقد احتل مكانه في اقتصاديات دول العائم مند التسعينيات من القرن الماضي، ولكنه ظهر في السودان بهذا المسمى واخذ موقعه كآلية اقتصادية بعد ن تبنتها الدولة في أواخر العام 2006، اهتمت الدولة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشرائح المجتمع الأقل حظا في الاستفادة من الوسائط المالية في السابق، إلا انه لم تكن في السودان تجربه مصرفيه واضحة للتمويل الأصغر في الأعوام السابقة.

وبدأت فكرة تمويل صغار المنتجين في المصارف بواسطة البنك الزراعي السوداني في سنة 1959، الذي يعنى بصغار المزارعين، وبنك الادخار السوداني في عام1974م، الذي يعنى بالمهنيين وصغار المنتجين، وبنك الشعب التعاوني في السبعينيات وبنك فيصل الإسلامي في الثمانينيات مع الحرفيين في نطاق محدود، تجربة البنك الإسلامي حققت نجاحات مما جعلها تؤسس لفروع متخصصة في مجال تمويل صغار المنتجين، بل أسست إدارة على مستوي الرئاسة تعنى بهذا النوع من التمويل والذي عرف أخيرا بالتمويل الأصغر الذي ميز تجربة البنك الإسلامي السوداني، تقديم التمويل بالصيغ الإسلامية بالتركيز على صيغة المشاركة حيث كانت تمثل 60% من التمويل في العام 1987/1988، هذه التجربة لم تستمر وتوقفت في أوائل التسعينيات وأصبح البنك الإسلامي بنكا تجاريا تقليديا كسائر البنوك (البشير و عبد الوهاب، 2015).

وإدراكا من بنك السودان بالدور المهم الذي يمكن أن يلعبه التمويل الأصغر في الحد من الفقر وتحقيق السلام المستدام بالسودان، أعد بنك السودان المركزي رؤية (إستراتيجية) وطنية لتنمية وتوسيع قطاع التمويل الأصغر بالسودان من أجل ضمان توفير بيئة مواتية لنمو الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للصناعة بصورة مستدامة. وعبر عملية ضمنت هذه الرؤية في وثيقة تشاوريه واسعة النطاق، شاركت فيها العديد من الجهات صاحبة المصلحة المعتمدة وقد لرجمت الرؤية إلى خطة عمل تناولت بالتعريف الإطار العملي لإستراتيجية التمويل الأصغر ركزت على ثلاث مجالات شاملة للنشاط تعتبر بالغة الأهمية في توسيع الدور الذي يلعبه القطاع في السودان، وهذه المجالات هي: بيئة السياسة العامة؛ والإطار المؤسسي والتنظيمي؛ والهيكل الأساسي الداعم. وقد قدمت التوصيات ضمن خطة عمل شاملة حددت إجراءات معينة يتعين القيام بها وفقا لترتيب الأولوية والأطر الزمنية (بنك السودان المركزي، 2015).

1-3 استراتيجيات التمويل الأصغر في السودان

شملت رؤية بنك السودان المركزي لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر بالسودان -2007-2017م النشاطات التالية:

أ- بيئة السياسة العامة

المحاور الثلاثة التي ارتكزت عليها الإستراتيجية، وهي خلق إطار تشريعات وقد شملت عملية الاستعراض سياسات مساندة وتعزيز دور مؤسسات التمويل الأصغر ودعم نموها، وأخيرا إنشاء هيكل أساسي مساند. ومن أبرز الموضوعات التي تتطلب الاهتمام - فيما يختص بخلق إطار تشريعات وسياسات مساندة - سياسة بنك السودان الائتمانية والتي تحدد 10% كمؤشر لهامش المرابحة لمؤسسات التمويل الأصغر، وامتثالا لهذه السياسة تعمل مؤسسات التمويل الأصغر بمعدل نسبة ثابتة يتراوح بين 10- 12% على الرغم من أن هذه نسبة هذا الهامش، في معظم الحالات، لا تغطى تكاليف تقديم الخدمة، وبالتالي قد ساهمت هذه السياسة في ترسيخ الشعور بان التمويل الأصغر نشاط غير مربح وذا عائد اجتماعي فقط.

ب- الإطار المؤسسي والتنظيمي

ومن الانجازات المهمة في تنفيذ الإستراتيجية إنشاء "مرفق تنمية التمويل الأصغر" في السودان، والذي أسس كشركة محدودة ،بها تمثيل متوازن لأصحاب المصلحة على مستوى مجلس الإدارة، ومن المرتقب أن يؤدى هذا المرفق دور منظمة مظلية مستقلة في السودان توفر الخدمات غير المالية وتعمل على بناء القدرات، بالتركيز على مؤسسات التمويل الأصغر غير المصرفية، ونظرا لذلك، فان العلاقة بين وحدة التمويل الأصغر (التي توفر التمويل لمؤسسات

التمويل الرسمية -البنوك) ومرفق تنمية التمويل الأصغر (الذي يوفر التمويل لمؤسسات التمويل الأصغر غير الرسمية)، تمثل محورا مهما يمكن أن يساهم في دعم نمو القطاع ، أو على العكس، الحد من نموه.

وبعد إنشاء إدارة متخصصة للتمويل الأصغر في بنك السودان المركزي الخطوة الأولى التي قام بها بنك السوداني المركزي، بمجرد المصادقة على إستراتيجية التمويل الأصغر، والمتمثلة في إنشاء وحدة للتمويل الأصغر، ومنذ إنشائها في أوائل عام 2007، أطلقت الوحدة حملة فعالة وناجحة لخلق درجة عظمى من الوعي العام بفوائد ومتطلبات صناعة التمويل الأصغر. وقد وفرت الوحدة أيضا دعما ماليا ضخما ودعما لبناء قدرات مؤسسات التمويل الأصغر كما بذلت الجهود نحو خلق إطار قانوني وسياسي مساند عبر إصدار منشورات توجيهية وأخرى في مجال التنظيم والسياسات الإسنادية، ونتيجة لهذه الجهود، شرع عدد من المؤسسات التمويلية في المشاركة في عمليات التمويل الأصغر، أو عبرت عن رغبتها واستعدادها لتقديم الدعم المالي إلى المؤسسات التي سبق لها المشاركة في تقديم التمويل الأصغر.

وأوضحت عملية المراجعة بان وحدة التمويل الأصغر(MFU) تلعب دورا محوريا في دفع الرؤية إلى الأمام من خلال تنفيذها لأنشطة متعددة - على مستوى القطر - تتضمن، المناصرة، والدعوة لتلبية احتياجات القطاع بين مختلف الجهات المعنية، وتقديم الخدمات المالية، وفى بعض الحالات تيسير الخدمات غير المالية ، واستهداف عدة قطاعات من بينها أصحاب المشاريع الصغيرة النشطين اقتصاديا، وفضلا عن الطابع المزدوج لدورها باعتبارها تمثل الجهة الإشرافية والمنشطة لقطاع التمويل الأصغر فان علاقتها مع مختلف صحاب المصلحة تتطلب دراسة متأنية . كما من الضروري الانتباه والوقوف على هذه العلاقات وتمكين الوحدة ببناء القدرات الفنية والموارد المتاحة لديها التي تمكنها من انجاز دورها بفعالية وجودة (بنك السودان المركزي ، 2008، صفحة 04).

ج- الهيكل الأساسي الداعم

ويشمل بناء قاعدة معلومات مساندة، إنشاء شبكة تمويلات صغيرة تساند لتغير السياسات، إنشاء جسم تنظيم ذاتي يتولى وضع معايير الأداء، برامج بناء القدرات (التدريب وتوثيق أفضل الممارسات)، والمبادرات والاستراتيجيات لمؤسسات التمويل الأصغر وتنظيم حملة رفع الوعي، بالإضافة إلى ذلك صاحبت الرؤية خطة عمل، إجراءات وأعمال حددت المسؤوليات الموكولة للمعنيين من (مؤسسات التمويل الأصغر، الحكومة، والمنظمات غير الحكومية، والممارسين والمانحين((يونيكونز للإستشارات المحدودة، 2008).

2-3 التمويل الأصغر ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان

تهدف سياسة بنك السودان المركزي إلى دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة إسهام التمويل الأصغر في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق العدالة الاجتماعية عبر التخفيف من حدة الفقر بتوفير فرص التوظيف الذاتي والعمل الحر المستدام وإشاعة روح المبادرة والإبتكار لزيادة الدخول والأصول لمختلف الشرائح الفقيرة النشطة اقتصاديا، وذلك وفقا للموجهات التالية:

أ- الاستمرار في سياسة توظيف نسبة الـ 12% من المحفظة التمويلية الإجمالية لكل مصرف للتمويل الأصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي، وذلك عبر التمويل المباشر من المصارف للأفراد والمجموعات، أو عبر التمويل بالجملة من المصارف لمؤسسات التمويل الأصغر المرخص لها.

ب- تشجيع مؤسسات التمويل الأصغر على تقوية قاعدة رأس المال والضبط المؤسسي لديها لتعزيز الروابط مع المصارف.

ت- تفعيل دور الوسائط المحلية والتنظيمات المهنية والتعاونيات وأصحاب مهن الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي لتوسيع قاعدة التمويل الأصغر.

ث- استخدام الضمانات التي تقدمها وكالة ضمان التمويل الأصغر بالجملة لتقديم خدمات التمويل لمؤسسات التمويل الأصغر والتوسع في استخدام وثيقة تأمين التمويل الأصغر الشاملة الصادرة من شركات التأمين كضمان لتغطية عملاء التمويل الأصغر خاصة الذين لا تتوفر لديهم ضمانات أخرى.

ج- الاستمرار في دعم برامج بناء القدرات للعاملين في المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر بالتعاون مع الجهات التدريبية المتخصصة وبيوت الخبرة المميزة محليا وإقليميا ودوليا.

ح- تعزيز حماية المستفيدين من خدمات التمويل الأصغر وذلك بالتعاون مع الجهات ذات الصلة لإصدار دليل حماية العملاء.

خ- تشجيع المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر لتنويع منتجات وخدمات التمويل الأصغر بتطبيق الصيغ الإسلامية المختلفة وفقا للمراشد الفقهية والفتاوي الصادرة عن الهيئة العليا للرقابة الشرعية على الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية.

د- مواصلة إطلاق الجيل الثاني من مؤسسات التمويل الأصغر التي تُعنى بالقطاعات المستهدفة كالشباب والخريجين والمرأة وأصحاب المهن الحرفية والصناعات الصغيرة.

ذ- تشجيع المشروعات الإنتاجية ذات الميزة النسبية بالولايات وخاصة مشروعات سلسلة القيمة (Value Chain).

ر- تشجيع مؤسسات التمويل الأصغر للاستفادة من الخدمات التي تقدمها وكالة الاستعلام والتصنيف الإئتماني.

ز- الاستمرار في تطبيق مقررات وموجهات المجلس الأعلى للتمويل الأصغر (بنك السودان المركزي، 2015).

3-3 مؤشرات التمويل الأصغر في السودان

استمر قطاع التمويل الأصغر في تحقيق معدلات نمو مطردة معقولة خلال العشر سنوات الأخيرة على الرغم من تذبذب مؤشرات الاقتصاد الكلي السوداني، ففي جانب موفري الخدمات من المؤسسات غير المصرفية ارتفع عدد المؤسسات إلى 46 مؤسسة تمويل أصغر منتشرة بجميع ربوع السودان في ديسمبر2019 ، هذا بالإضافة إلى عدد المصارف العاملة والتي يبلغ عدد 37 مصرفا بما فيها بنك الأسرة الذي هو في الأساس بنك تمويل أصغر.

أ- تطور مؤشرات مؤسسات التمويل الأصغر

يلاحظ أن المؤشرات الكمية لمؤسسات التمويل الأصغر للقطاع شهدت تطورا ملحوظا و نموا مضطرا في كآفة مؤشراته ،حيث نجد إرتفاع حجم التمويل الأصغر التراكمي من مبلغ5.7 مليار جنيه في العام 2018 إلي مبلغ 7.6 مليار جنيه في العام 2019 بنسبة زيادة تعادل% 33 ، و نجد أن نفس هذه الزيادة حدثت في التمويل الأصغر القائم، في المقابل نجد أن عدد المؤسسات إرتفع من 44مؤسسة في العام 2018 إلي 46 مؤسسة، كما إرتفع حجم التعثر من مبلغ 96 مليون جنيه إلي مبلغ 169 مليون جنيه بنسبة زيادة بلغت 75 % ،لكن علي الرغم من ذلك لا تزال نسبة التعثر في الحدود المقبولة في حوالي 4.8% .في العام 2019 مقارنة بنسبة 3.9% في2018 ، و يستخلص من ذلك أن الإتجاه العام لمؤشرات التمويل الأصغر الكمية هو الزيادة .والجدول التالي يوضح التطور والنمو بمؤسسات التمويل الأصغر من حيث المحفظة التمويلية، عدد العماء، حجم التعثر، وعدد المؤسسات وذلك في الفترة من 2015 إلى2019 :

الجدول رقم (01): التطور والنمو بمؤسسات التمويل الأصغر في الفترة من 2015 إلى2019

السنة	عدد المؤسسات	التمويل الممنوح تراكميا (مليون جنيه)	التمويل القائم (مليون جنيه)	نسبة التعثر	حجم التعثر (مليون جنيه)	عدد العملاء	متوسط حجم التمويل (ألف جنيه)
2015	32	2.98	509.234	% 4	25.64	624.31	1488.39
2016	34	4.32	641.190	% 5	67.59	1252.85	2811.72
2017	38	4.5	748.584	% 7.70	104	1343.26	3.545
2018	44	5.61	1021.567	% 3.91	96.64	2472.02	5733.74

7647.55	3490.64	169.21	% 4.85	1153.966	3.63	46	2019

المصدر: عبد الله علي محمد بابكر. (ديسمبر, 2019). المؤشرات الكمية لقطاع التمويل الأصغر. مجلة التمويل الأصغر، 04،ص:15.

ب- تطور مؤشرات التمويل الأصغر

في الجانب الآخر نجد أن حجم التمويل الأصغر بالمصارف مستمر في تحقيق نمو مضطرد علي الرغم من الثبات النسبي للنسبة المنفذة من نسبة 12 % المحددة في السياسة التمويلية بتوجيهها للتمويل الأصغر من محفظة التمويل المنفذة لكل مصرف، في المقابل نجد أن حجم التمويل الأصغر بالمصارف إرتفع من مبلغ8.8 مليار جنيه سوداني في العام 2018 إلي مبلغ 8.92 مليار جنيه في العام 2019 بنسبة زيادة طفيفة تقدر بـ 1 % ، كما نجد أن نسبة التمويل الأصغر إنخفضت من 5% في العام 2018 إلي 4 % في العام 2019 علي الرغم من الزيادة الطفيفة في حجم التمويل الأصغر و يُعزي ذلك إلي الزيادة الكبيرة في حجم محفظة التمويل الكلية للمصارف، والشكل التالي يوضح الإتجاه العام للتمويل الأصغر بالمصارف:

شكل رقم (02): أهم مؤشرات التمويل الأصغر بالمصارف للفترة من2015-2019

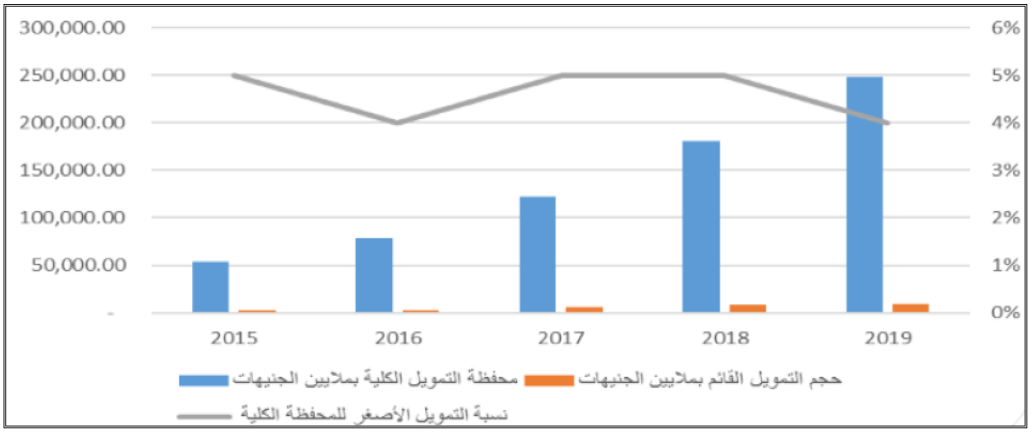

المصدر: عبد الله علي محمد بابكر. (ديسمبر, 2019). المؤشرات الكمية لقطاع التمويل الأصغر. مجلة التمويل الأصغر، 04،ص:16.

4-3 تحديات التمويل الاصغر في السودان

هناك العديد من العقبات التي تواجه قطاع التمويل الاصغر سواء بالنسبة للنظام البنكي الرسمي أو لمؤسسات التمويل الأصغر غير البنكية، والتي في حالة لم يتم التعامل معها فإنها سوف تقيد من فعاليته في القيام بدوره في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن بين هذه التحديات نجد:

أ – بالنسبة النظام البنكي الرسمي: فالنظام البنكي الرسمي، كما هو قائم حاليا، هو غير مصمم لخدمة الاحتياجات المالية للقطاعات الأفقر من المجتمع السوداني وذلك للأسباب التالية:

- نطاق خدمة الفقراء من قبل مؤسسات التمويل متناهي الصغر لا يزال محدودا، بسبب خبرتها المحدودة في العمل الميداني وصلاتها القليلة مع المؤسسات المجتمعية أو القاعدية، فلا تزال ذات قدرة محدودة على الوصول للعملاء المحتملين بشكل عام.
- الإجراءات والمتطلبات لتقديم القروض في النظام البنكي(الرخص، الوفاء بمستحقات الزكاة والضرائب، عقود إيجار الأراضي، الحسابات البنكية، متطلبات الشيكات والضمانات) مصممة بحيث تخدم من يقعون في القطاع الرسمي.
- معضلة القدرة الضعيفة على النفاذية تنبع كذلك من عدم قدرة البنوك في توسيع شبكات فروعها.
- التغطية الحالية لشبكات أفرع البنوك في البلاد تؤدي لصعوبة تواصل قطاع كبير من الفقراء مع تركز أكثر من نصف فروع البنوك في مناطق ولاية الخرطوم والولايات الشمالية.
- هيمنة أنماط التمويل قصيرة الأمد (الحسابات الجارية) والمعتمدة على المبيعات والاستخدام المحدود لأنظمة التمويل الصديقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل حواجز لتقديم تمويل فعال لهذه المؤسسات، فهناك تركيز واضح على عقود المرابحة كالنمط الأكثر انتشارا للتمويل الذي تستخدمه كل البنوك.
- غياب نظم مؤسسية لضمان الإئتمان العامل في السودان باستثناء تلك التي يتم تقديمها على أسس فردية، فضمان المقترض الفرد المهيمن حاليا لا يأخذ في الحسبان عبء خسائر الأعمال الناتجة عن الكوارث الطبيعية والوفاة أو عدم قدرة المستدين.
- عدم التعرض لأفضل الممارسات العالمية في التمويل متناهي الصغر مصحوبة بنقص التدريب والإدارة على تيسير التمويل متناهي الصغر يحد من قدرة مقدمي الخدمات لإدارة وتنظيم البرامج التي تقدم خدمات التمويل متناهي الصغر بكفاءة وفعالية للفقراء، وهي نتيجة مباشرة للجهود الضعيفة لبناء القدرات في القطاع في السودان.
- التدريب وخبرات العاملين في البنوك التجارية غير مناسبة لخدمة العملاء الفقراء.

ب - بالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر غير البنكية:

- غياب تعريف مرضي للفقر وطرق تحديد الفقراء النشطين اقتصاديا (عملاء التمويل الأصغر) منع من وصول الإئتمان لهذه القطاع المهمشة من السكان.

- غياب تقييم لاحتياجات العملاء المستهدفين والتي تمكن مؤسسات التمويل متناهي الصغر من تصميم أدوات للوصول والمتابعة بشكل يلائم احتياجات المجموعات المستهدفة (الخريجين العاطلين، النازحين، العائلات المنتجة، وهكذا)، وهو ما يجعل تنويع الخدمات أمرا إشكاليا، الوساطة المالية الريفية، بشكل عام، لا تفي بالاحتياجات المحددة لقطاع عريض من العملاء.
- غياب الإئتمان الملائم ومتخصصي المؤسسات متناهية الصغر للتعامل مع عمليات التمويل متناهي الصغر والأعمال الصغيرة تحد من قدرتهم على التوسع في الخدمات وخدمة احتياجات العملاء بشكل أفضل.
- غياب التدريب على تيسير وإدارة التمويل متناهي الصغر ذات خبرة في إدارة نظم المعلومات والتي تقدم معلومات دقيقة وحديثة حول مراقبة وتقييم التقدم والجودة المالية لبرامج التمويل متناهي الصغر (يونيكونز للاستشارات المحدودة، 2006، الصفحات 29-26).

5-3 تطوير تجربة التمويل الاصغر في السودان

هناك مجال واسع لتطوير برامج للتمويل الأصغر في السودان، لاسيما في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحالية والإعلانات الحكومية لإعطاء الأولوية للقضاء على الفقر في سياساتها. وذلك لمواجهة التحديات التي تعترض قطاع التمويل الأصغر، والتي يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

حيث شملت جوانب تطوير برامج للتمويل الأصغر في السودان ثلاث جانب أساسية:

أ - من الجانب التشريعي والسياسات المرتبطة بقطاع التمويل الأصغر وداعمي القطاع من المنظمات المحلية والدولي، وقد شمل عدة نقاط اهمها مراجعة الإطار الكلي للتمويل الأصغر في السودان وفق للأولويات المستجدة من ناحية الفئات المستهدفة، والقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، والتوزيع الجغرافي، وذلك من خلال التركيز على المناطق الريفية وغيرها بما يستوعب تعدد احتياجات العملاء وفقا للتوزيعات المختلفة، وكذا مواصلة تقديم الدعم الفني والمالي من الجهات ذات الصلة.

ب - من جانب العملاء المستفيدون من الخدمة، وتضمن عدة نقاط أهمها تفعيل دور المؤسسات في رعاية الحاضنات، وتشجيع المشروعات الإنتاجية لزيادة الصادرات، وتشجيع تبادل الخبرات والمشورة بين أصحاب المشروعات وتكاملها، وتشجيع الاتجاه للمعاملات الإلكترونية، كالدفع والتسويق الإلكتروني.

ج- **من جانب مقدمي الخدمة من مؤسسات وبنوك التمويل الأصغر**، وتضمن تطوير القطاع في ظل توجهات البنك المركزي، وكذا الحاجة الماسة لتبني مشروع التحول الرقمي لمؤسسات وبنوك التمويل الأصغر، لزيادة قدرتها على الانتشار، وتقليل التكلفة التشغيلية، مع استنفار المنظمات والهيئات والصناديق الدولية والإقليمية، لتحريك موارد تدعم محافظ المؤسسات وبنوك التمويل الأصغر وتوفير الدعم الفني.

والشكل التالي يلخص جوانب تطوير برامج للتمويل الأصغر في السودان:

شكل رقم (03): جوانب تطوير برامج للتمويل الأصغر في السودان

المصدر: عادل محمد عمي بمه. (2020). تحديات التمويل الأصغر في السودان. واقع التمويل الأصغر في العالم العربي وتأثير تداعيات أزمة كوفيد-19. بغداد، ص:253،251.

الخلاصة

- يمثل التمويل الأصغر بناء أنظمة مالية تخدم تراعي الاحتياجات المالية للأشخاص ذوي الدخول المنخفضة في كل من المناطق الحضرية والريفية، عن طريق تقديم مجموعة واسعة من المنتجات مثل الادخار والتأمين والتحويلات النقدية لمساعدة الفقراء على إدارة حياتهم المالية؛
- وإدراكا من بنك السودان بالدور المهم الذي يمكن أن يلعبه التمويل الأصغر في الحد من الفقر وتحقيق السلام المستدام بالسودان، أعد بنك السودان المركزي رؤية (إستراتيجية) وطنية لتنمية وتوسيع قطاع التمويل الأصغر بالسودان من أجل ضمان توفير بيئة مواتية لنمو الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للصناعة بصورة مستدامة، وقد ركز الإطار العملي لإستراتيجية التمويل الأصغر على ثلاثة مجالات شاملة للنشاط تعتبر بالغة الأهمية في توسيع الدور الذي يلعبه القطاع في السودان، وهذه المجالات هي: بيئة السياسة العامة؛ والإطار المؤسسي والتنظيمي؛ والهيكل الأساسي الداعم؛
- هناك العديد من العقبات التي تواجه قطاع التمويل الاصغر والتي تقيد من فعاليته في القيام بدوره في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن بين هذه التحديات نجد تلك المتعلقة بالنظام البنكي الرسمي كونه غير مصمم لخدمة الاحتياجات المالية للقطاعات الأفقر، وكذا المتعلقة بمؤسسات التمويل الأصغر غير البنكية كونها تعاني من غياب تقييم لاحتياجات العملاء المستهدفين والتي تمكن مؤسسات التمويل متناهي الصغر من تصميم أدوات للوصول والمتابعة بشكل يلائم احتياجات المجموعات المستهدفة؛
- هناك مجال واسع لتطوير برامج للتمويل الأصغر في السودان حيث شملت جوانب تطوير برامج للتمويل الأصغر في السودان عدة نقاط اهمها مراجعة الإطار الكلي للتمويل الأصغر في السودان وفق للأولويات، تفعيل دور المؤسسات في رعاية الحاضنات، الحاجة الماسة لتبني مشروع التحول الرقمي لمؤسسات وبنوك التمويل الأصغر، وكذا العمل على تدريب وتهيئة العاملين في قطاع التمويل الأصغر الإسلامي وبناء قدراتهم الذاتية.

قائمة المصادروالمراجع

FinDev (المحرر). (2014). تاريخ التمويل الأصغر. تاريخ الاسترداد 09 10, 2019، من بوابة الشمول المالي من أجل التنمية :FinDev: https://www.findevgateway.org

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب . (2008). تنمية التمويل الأصغر الإسلامي(التحديات والمبادرات). جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

بنك السودان المركزي . (2008). إستراتيجية تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر في السودان. الخرطوم: بنك السودان المركزي .

بنك السودان المركزي. (2015). سياسات بنك السودان المركزي لعام 2015. الخرطوم: بنك السودان المركزي.

بوب عصام عبد الوهاب، و كمال الدين محمد عثمان البشير. (30 03, 2015). دور التمويل الأصغر في تطوير المشروعات الصغيرة،تجربة بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية . تاريخ الاسترداد 2021 10, 10، من دور التمويل الأصغر في تطوير المشروعات الصغيرة،تجربة بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية: https://papers.ssrn.com

حسين عبد المطلب الأسرج. (31 08, 2013). التمويل الأصغر فرصة ذهبية أمام التمويل الإسلامي. مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية ، 2 (15)، صفحة 19.

رفيدة قمر الدولة محمد إبراهيم. (بلا تاريخ). التمويل الأصغر(المشروعات الصغيرة) والتخفيف من حدة الفقر. تاريخ الاسترداد 09 07, 2020، من جامعة سلطام بن عبد العزيز: https://cc.psau.edu.sa/ar

محمد مصطفى غانم. (2010). واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين (دراسة تطبيقية على قطاع غزة)،. غزة: الجامعة الإسلامية.

يونيكونز للإستشارات المحدودة. (2008). الخطة الإستراتيجية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر في السودان (2013م - 2017م)،. تاريخ الاسترداد 09 07, 2020، من وحدة التمويل الأصغر: http://www.mfu.gov.sd/ar

يونيكونز للاستشارات المحدودة. (2006). رؤية حول تنمية والتوسع في قطاع التمويل متناهي الصغر في السودان. الخرطوم: بنك السودان المركزي.

عادل محمد عمي بمه. (2020). تحديات التمويل الأصغر في السودان. واقع التمويل الأصغر في العالم العربي وتأثير تداعيات أزمة كوفيد-19 (صفحة 251،253). بغداد: منصة الاقتصاد الإسلامي.

عبد الله علي محمد بابكر. (12, 2019). المؤشرات الكمية لقطاع التمويل الأصغر. مجلة التمويل الأصغر ، صفحة 15.

(BCBS). (2010). Microfinance activities and the Core Principles for Effective Banking Supervision. Basel: Bank for International Settlements.

CGAP. (2004). KEY PRINCIPLES OF MICROFINANCE. Washington: Consultative Group to Assist the Poor.

Goodman, P. (2006). Microfinance investment funds: Objectives, players, potential. In Microfinance investment funds. Heidelberg, Berlin: Springer.

Md N Saad .(2010) .Achieving human development objectives through microfinance institution: the case of Amanah Ikhtiar Malaysia .Journal of Islamic Economics, Banking and Finance.66,67 ،

Thakkar, N. (2013, 04 04). Microfinance. Retrieved 11 11, 2021, from SlideShare: www.slideshare.net

قائمة المصادروالمراجع باللغة الإنجليزية

Al-Bashir, K.-D. M., & Abdel Wahab, B. O. (2015, 03 30). The role of microfinance in developing small projects, the experience of the Savings and Social Development Bank. Consulted the 10 2021, 10, sur The role of microfinance in developing small projects, the experience of the Savings and Social Development Bank: https://papers.ssrn.com

Babiker, A. A. (2019, December,). Quantitative indicators of the microfinance sector. Microfinance Journal, p. 16.

Ghanem, M. M. (2010). The reality of Islamic microfinance and the prospects for its development in Palestine (an applied study on the Gaza Strip). Gaza: Islamic University.

(BCBS). (2010). Microfinance activities and the Core Principles for Effective Banking Supervision. Basel: Bank for International Settlements.

aami Bmah, A. M. (2020). Microfinance Challenges in Sudan. The reality of microfinance in the Arab world and the impact of the repercussions of the Covid-19 crisis, (pp. 251-253). Baghdad.

Al-Sarj, H. A. (2013, 08 31). Microfinance is a golden opportunity for Islamic finance. International Islamic Economics Journal, 2(15), p. 19.

Central Bank of Sudan. (2008). A strategy for developing the microfinance sector in Sudan. Khartoum: Central Bank of Sudan.

Central Bank of Sudan. (2015). Central Bank of Sudan Policies for 2015. Khartoum: Central Bank of Sudan.

CGAP. (2004). KEY PRINCIPLES OF MICROFINANCE. Washington: Consultative Group to Assist the Poor. Retrieved from KEY PRINCIPLES OF MICROFINANCE.

FinDev (Éd.). (2014). History of Microfinance. Consulted the 10 09, 2019, on Financial Inclusion Gateway for Development FinDev: https://www.findevgateway.org

Goodman, P. (2006). Microfinance investment funds: Objectives, players, potential. In Microfinance investment funds. Heidelberg, Berlin: Springer.

Islamic Research and Training Institute. (2008). Development of Islamic Microfinance (Challenges and Initiatives). jadha: Islamic Research and Training Institute.

Md N Saad .(2010) .Achieving human development objectives through microfinance institution: the case of Amanah Ikhtiar Malaysia .Journal of Islamic Economics, Banking and Finance.66,67 ،

Muhammad Ibrahim, R. Q.-D. (2020, 07 09). Microfinance (small projects) and poverty alleviation. from Sultan bin Abdulaziz University: https://cc.psau.edu.sa/ar

Unicons Consulting Limited. (2008). The Strategic Plan for the Development and Development of the Microfinance Sector in Sudan (2013 - 2017),. Consulted the 07 09, 2020, sur Microfinance Unit: http://www.mfu.gov.sd/ar

Babiker, A. A. (2019, December,). Quantitative indicators of the microfinance sector. Microfinance Journal, p. 16.

aami Bmah, A. M. (2020). Microfinance Challenges in Sudan. The reality of microfinance in the Arab world and the impact of the repercussions of the Covid-19 crisis, (pp. 251-253). Baghdad.

Muhammad Ibrahim, R. Q.-D. (2020, 07 09). Microfinance (small projects) and poverty alleviation. Retrieved from from Sultan bin Abdulaziz University: https://cc.psau.edu.sa/ar

Unicons Consulting Limited. (2006). vision about the development and expansion of the microfinance sector in Sudan. Khartoum: Central Bank of Sudan.